الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/691
6 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٣٨ من جدول الأعمال

القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية

التقرير المرحلي الرابع عن تنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٣	٢
ثانيا - ملاحظات	٤-١٥	٢

المرفق

تحليل المعلومات المقدمة إلى الأمين العام بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ٦

101293 101293 93-67210

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٢٠ من قرارها ١١٦/٤٧ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، في جملة أمور، أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والأربعين تقريرا عن التدابير المتخذة لتيسير القضاء على الفصل العنصري وتحول جنوب افريقيا إلى مجتمع ديمقراطي لا عنصري بطريقة سلمية حسبما جاء في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي. وهذا التقرير مقدم امتثالا لهذا الطلب.

٢ - وقد سعت الأمانة العامة، في إعدادها هذا التقرير، إلى الحصول على ملاحظات الحكومة والأحزاب السياسية. والحركات والمنظمات الممثلة في عملية التفاوض المتعددة الأحزاب، فضلا عن ملاحظات المنظمات غير الحكومية في جنوب افريقيا، بشأن الحالة في جنوب افريقيا بصفة عامة، بما في ذلك التطورات المتعلقة بتنفيذ الاعلان منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ويتضمن مرفق هذا التقرير تحليلا يستند بالدرجة الأولى إلى آراء المستجيبين.

٣ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١١٦/٤٧ ألف أيضا، أن يواصل كفالة تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها فيما يتعلق بجنوب افريقيا، وعند الاقتضاء، داخلها. وترد تفاصيل الخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ هذه الأحكام في تقرير منفصل قدمته إلى الجمعية العامة (A/48/467 و Add.1).

ثانيا - ملاحظات

٤ - كنت قد ذكرت في تقريري المرحلي الأخير أن دور المجتمع الدولي في إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية لا يمكن إلا أن يكون مكملا لدور مختلف الأحزاب في البلد، وأن المسؤولية الأولى عن بلوغ اتفاق عادل ودائم من خلال المفاوضات لابد وأن تقع على عاتق شعب جنوب افريقيا ككل. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قمت بتعيين السفير توم اريك فراسلين، الأمين العام المساعد بوزارة خارجية النرويج، والممثل الدائم السابق للنرويج لدى الأمم المتحدة، مبعوثا خاصا لي إلى جنوب افريقيا لاجراء مشاورات مع الأطراف المعنية بشأن التطورات السياسية الجارية في البلد. وقام السيد فراسلين بزيارة إلى جنوب افريقيا في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. بعدها قدمت إلى مجلس الأمن تقريرا مفصلا عن نتائج مهمته ومهمة سلفه السيد فيرندرا دايال الوكيل السابق للأمين العام (S/25004).

٥ - وكان استئناف المفاوضات المتعددة الأحزاب في نيسان/ابريل ١٩٩٣، بتمثيل أوسع من مؤتمر العمل من أجل اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية، بعد ١٠ أشهر من التوقف، تطورا يدعو إلى الترحيب البالغ، فقد أسفر عن نجاح باهر في عدة مجالات منها الاتفاق على موعد اجراء أول انتخابات لا عنصرية وديمقراطية في جنوب افريقيا. وتلى ذلك تقنين معظم الأحكام الرئيسية للترتيبات الانتقالية المفضية إلى المفاوضات، بما في ذلك انشاء مجلس تنفيذي انتقالي، ولجنة مستقلة للانتخابات، ولجنة مستقلة لوسائط الاعلام، وهيئة إذاعة مستقلة، ودستور مؤقت. وكان التمثيل الواسع لأحزاب جنوب افريقيا في العملية الانتخابية، وتصميم معظمها والتزامه بالتوصل إلى تسوية سلمية من العوامل الحاسمة التي أفضت إلى هذه التطورات الايجابية.

٦ - لقد أُنشئت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جنوب افريقيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ لمساعدة الأحزاب في جنوب افريقيا في جهودها لوضع حد لأعمال العنف. وقد تم بصفة أولية وزع ٥٠ مراقبا تابعا للأمم المتحدة. ثم أقر مجلس الأمن توصيتي بزيادة عدد المراقبين إلى ١٠٠ مراقب. وقد تم وزع مراقبي الأمم المتحدة إلى جانب مراقبين من منظمة الوحدة الافريقية والكومنولث والاتحاد الأوروبي، في أنحاء مختلفة من جنوب افريقيا، وخاصة في المناطق التي يحدث فيها العنف في أقسى مظاهره. ووفقا للولاية التي أسندها مجلس الأمن للبعثة، يعمل المراقبون في تعاون مع أمانة السلم الوطنية ولجانها المحلية والاقليمية لحل المنازعات ومع لجنة التحقيق المعنية بمنع العنف والترويع الموجهة ضد أفراد الجمهور (لجنة غولدستون). ومن المتفق عليه بشكل عام في جنوب افريقيا، أن وجود مراقبي الأمم المتحدة كان له أثر حميد على عملية السلم.

٧ - على أن العنف لا يزال يشكل تهديدا كبيرا لعملية السلم. لذا، يقتضي قطع دورة العنف المتصاعد تعاون الحكومة والأحزاب جميعا في جنوب افريقيا. وهذا التعاون ضروري ايضا لجهود الحل السلمي لأي صعوبات متبقية ولتسهيل وضع الترتيبات اللازمة لتحول جنوب افريقيا إلى بلد ديمقراطي لا عنصري متحد. ولقد أعربت في عدة مناسبات، بعد تقديم تقريري الأخير، عن قلقي ازاء تزايد العنف الذي بلغ ذرى جديدة، وحثثت الأحزاب على حل خلافاتها من خلال عملية المفاوضات.

٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، سنحت لي الفرصة للاجتماع بكبار الزعماء السياسيين جميعا في البلد ومناقشة الأوضاع في جنوب افريقيا وما يتعلق بها. وقد التقيت في نيويورك بالرئيس دي كليرك والسيد مانديلا يومي ٢٣ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على التوالي. وبينما كنت في زيارة إلى مابوتو، رتبت لزيارة السيد كلارنس ماكويتو، والزعيم مانغوسوتو ج. بوتيليزي ووزير الخارجية رولف بوتا.

٩ - وقد أبرزت، مع كل من تحدثت معهم من جنوب افريقيا، الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على عملية السلم في البلد وكررت الاعراب عن دعم المجتمع الدولي لجهود إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية ومتحدة. كما أكدت الضرورة الحتمية لانهاء العنف في البلد بغية تسهيل عملية التحول السلمي واجراء انتخابات حرة ونزيهة.

١٠ - وخلال لقائي بالزعيم بوتيليزي، أكدت الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للمفاوضات المتعددة الأحزاب ولتكوين المجلس التنفيذي الانتقالي، وعلى أنه لن يتسنى لأي حزب بغير الاشتراك في المفاوضات، مهما كانت صعوبتها أن يضمن الاستماع إلى آرائه ومناقشتها وإيراد مضمونها في الدستور المؤقت. كما أهبت بتحالف الحرية، عن طريق الزعيم بوتيليزي، أن يشترك في عملية السلم، وأكدت على أن اشتراكه ضوري لإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية ومتحدة.

١١ - وأثناء وجودي في مابوتو، التقيت أيضا برئيسي لجنة السلم الوطنية وأمانتها، السيد جون هول والسيد أنطوني غيلدينهويس على الترتيب. ودارت مناقشاتي مع رئيسي اللجنة الوطنية للسلم وأمانتها حول كيفية تعزيز هياكل السلم لنزع فتيل العنف المتزايد، وتوسيعها لتكون أكثر تمثيلا للسكان ككل.

١٢ - وإذ وضعت الجمعية العامة في اعتبارها التقدم المحرز في عملية السلم، اتخذت في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ القرار ١/٤٨، الذي قررت بموجبه رفع جميع الأحكام المتعلقة باجراءات الحظر أو القيود التي فرضتها على العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا، وستظل الأمم المتحدة من خلال مكاتبها ووكالاتها وصناديقها الاستئمانية ذات الصلة، وكذلك بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، نشطة في تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، لأهالي جنوب افريقيا المحرومين. كما أنها ستنظر في إعداد استجابة منسقة على نطاق المنظومة لمعالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، الناجمة عن ممارسة العنصرية المؤسسية أمدا طويلا.

١٣ - ومن المبادرات التي يجري القيام بها، تنظيم مؤتمر للمانحين من أجل تنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري، وما برحت الأمم المتحدة وأمانة الكومنولث، تعقدان مشاورات بغية تنظيم هذا المؤتمر الذي سيقدم مساعدة ملموسة لجنوب افريقيا في الفترة الانتقالية. وقد اشترك في هذه المشاورات مجموعة من المنظمات المهتمة، بما في ذلك الأمم المتحدة وأمانة الكومنولث، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والبنك الدولي ومصرف التنمية الافريقي ومنظمة الوحدة الافريقية، والاتحاد الأوروبي ووكالة التعاون الثقافي والتقني. وقد عقدت عدة اجتماعات لهذه المنظمات لوضع الخطط التمهيدية لمؤتمر المانحين. وسيكون الهدف الرئيسي للمؤتمر، الذي من المقرر عقده بصفة مبدئية في حزيران/يونيه ١٩٩٤، هو تعبئة الدعم الدولي لمواجهة احتياجات تنمية الموارد البشرية لجنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري،

ولاسيما احتياجات قطاعات المجتمع التي تعاني من الحرمان. واُتفق على ألا يُدعى لعقد المؤتمر إلا بعد إقامة حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية غير عنصرية، وأن يعقد تحت رعايتها. وتأسيسا على ذلك، أعلنت الأمم المتحدة والكومنولث بوضوح أن المؤتمر سينظم بالتعاون الوثيق مع المجلس التنفيذي الانتقالي.

١٤ - ولقد أعربت عن اغتباطي للاتفاق التاريخي الذي توصل إليه المشتركون في عملية التفاوض المتعددة الأحزاب في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بشأن الدستور المؤقت وقلت إن الاتفاق توج بالنجاح ثلاث سنوات من المفاوضات الشاقة لوضع الاطار لتحول جنوب افريقيا إلى بلد ديمقراطي غير عنصري ومتحد. كما كررت الاعراب عن دعم الأمم المتحدة المتواصل لعملية السلم، واستعدادها لمساعدة شعب جنوب افريقيا في مواجهة التحديات الهائلة التي تنتظره، بما في ذلك مساعدته في الجهود الرامية إلى تيسير اجراء أول انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب في البلد في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وفيما يتعلق بهذه التطورات، أقوم حاليا بدفع عجلة التخطيط الطارئ لما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في عملية الانتخابات، بما في ذلك التنسيق مع بعثات المراقبين التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي والكومنولث، لاتاحة امكانية النظر على وجه السرعة في الطلب الذي يقدم إلى الأمم المتحدة للحصول على هذه المساعدة.

١٥ - وختاما، أود أن أحث جميع الأحزاب في جنوب افريقيا على التعاون في تنفيذ الترتيبات الانتقالية تنفيذا كاملا وفي حينه بغية كفالة إقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا. ومن جهتي، فسأواصل تقديم كل المساعدة اللازمة لتيسير نجاح العملية الانتقالية.

المرفق

تحليل المعلومات المقدمة إلى الأمين العام بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-١٥	٧
ثانيا - العوامل المؤدية إلى تهيئة فرص التوصل إلى تسوية لإنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض	١٦-٦٠	١٠
ثالثا - العوامل الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة بعملية إنهاء الفصل العنصري	٦١-٧٣	٢١
رابعا - ترتيبات وطرائق الانتقال الى نظام ديموقراطي جديد	٧٤-٩٠	٢٣
خامسا - استعراض الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بجنوب افريقيا	٩١-١٠٩	٢٨

أولا - مقدمة

١ - بغية تسهيل قياس التقدم المحرز في مجال إزالة الفصل العنصري، يتخذ هذا التقرير الحالة التي كانت سائدة في جنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ كنقطة بداية.

٢ - ويستند هذا التقرير إلى البيانات الخطية المقدمة إلى الأمانة العامة لغاية ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ من قبل حكومة جنوب افريقيا وغيرها من الجهات المشاركة في المفاوضات المتعددة الأحزاب وعدد من الحركات والمنظمات الأخرى المعنية[١].

واستكملت هذه البيانات بمصادر أخرى، منها البيانات الرسمية والبلاغات الصحفية.

٣ - بعد وصول المفاوضات المتعددة الأحزاب إلى طريق مسدود ومراوحتها فيها طوال ١٠ أشهر، تلك المفاوضات التي كانت بدأت في إطار الاتفاقية المتعلقة بإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية، عقد مؤتمر للتخطيط متعدد الأطراف في جوهانسبرغ يومي ٥ و ٦ آذار/مارس ١٩٩٣. وحضر هذا المؤتمر ٢٦ وفدا، منها وفود لم تشارك في الاتفاقية، وكان المؤتمر يمثل أكبر اجتماع للأحزاب والمنظمات السياسية في تاريخ جنوب افريقيا. ونتيجة اتفاق تم التوصل إليه في مؤتمر التخطيط، استؤنفت المفاوضات الدستورية المتعددة الأطراف في نيسان/ابريل ١٩٩٣، في إطار عملية التفاوض المتعددة الأحزاب، التي خلفت الاتفاقية المتعلقة بالعمل من أجل إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية. أما الأحزاب التي رفضت المشاركة في المفاوضات المستأنفة فكانت فقط المنظمة الشعبية لأزانيا وحركة المقاومة الأفريكانية[٢].

٤ - وتتكون عملية التفاوض المتعددة الأحزاب من عدة بنى هيكلية عاملة: الهيئة العامة، التي تضم زعماء كل منظمة مشاركة وتقوم بالتصديق على القرارات التي يتم التوصل إليها في المفاوضات، ومجلس التفاوض، الذي يتفاوض بشأن المقترحات التي تنظر فيها الهيئة العامة ويقوم بإعدادها، ولجنة التخطيط التي تقوم بالعمل اليومي المتعلق بالمسائل التنظيمية والإجرائية والفنية، التي ينبغي عرضها على المجلس. وهناك سبع لجان فنية، مؤلفة من خبراء، مسؤولة عن صياغة التشريعات والتقارير بإشراف مجلس التفاوض. وهي تعمل على مسائل محددة من قبيل: المسائل الدستورية؛ الحقوق الأساسية في فترة الانتقال؛ المجلس التنفيذي الانتقالي؛ اللجنة المستقلة للانتخابات؛ اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام؛ هيئة الإذاعة المستقلة؛ إلغاء أو تعديل القوانين التي تعيق حرية العمل السياسي وإلغاء أو تعديل القوانين التمييزية؛ ومسألة العنف[٣].

٥ - ولتسهيل عملية التفاوض، تم التوصل إلى تفاهم، يجيز استخدام "توافق للآراء كاف" آلية لاتخاذ القرار، يمكن بها لطرف ما أو لأطراف أن تسجل عدم موافقتها، بدون تجميد القرارات التي حظيت بموافقة الأكثرية. وقد جرى استخدام هذه الآلية بصورة متزايدة في غضون المفاوضات.

٦ - وعلى اساس "توافق الآراء الكافي"، تم اتخاذ قرار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣، في إطار التفاوض، بإجراء انتخابات ديمقراطية لأعضاء جمعية تأسيسية/برلمان مؤقت، وذلك في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وستكون هذه الانتخابات، التي تنظم على أساس اقتراع الراشدين العام ووفقا لنظام التمثيل النسبي، أول انتخابات يتمكن فيها سكان جنوب افريقيا من جميع الأعراق، من الإدلاء بأصواتهم. وقد كان حزب انكاثا للحرية، وحكومة كوازولو وحزب المحافظين من جملة أحزاب سبعة عارضت تحديد تاريخ في تلك المرحلة من المفاوضات[٤]. وبين حزب انكاثا للحرية أن ١١ حزبا من اصل ٢٦ حزبا لم تؤيد ذلك القرار، معربا عن رأيه أنه لم يكن هناك "توافق للآراء كاف" لاتخاذ القرار[٥].

٧ - وفي أيلول/سبتمبر، تم اعتماد أربعة مشاريع قوانين في إطار التفاوض بين أحزاب متعددة لإنشاء الهياكل التالية، للإشراف على الانتقال إلى نظام ديمقراطي: هذه البُنى الأساسية هي: "المجلس التنفيذي الانتقالي"؛ و "اللجنة المستقلة للانتخابات"؛ و "اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام" و "هيئة الإذاعة المستقلة" (انظر الفقرة ٤ أعلاه). وستدخل هذه الهيكليات حيز التشغيل على إثر الموافقة عليها في إطار عملية التفاوض المتعددة الأحزاب، وإقرار دستور مؤقت وقانون انتخابي، تشكل معا مجموعة اتفاقات لمرحلة الانتقال. وفي حين أن المجلس التنفيذي الانتقالي لن يعمل إلا لغاية إجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فإن الدستور المؤقت سيبقى ساريا إلى أن يتم إقرار دستور نهائي، من قبل جمعية تأسيسية منتخبة أو برلمان مؤقت منتخب[٦].

٨ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أقر البرلمان قانونا ينشئ بموجبه المجلس التنفيذي الانتقالي، والغرض الأساسي منه هو تمهيد الحلبة السياسية والإشراف على انتخابات حرة نزيهة لجمعية، يكون لها وظيفة إعداد الدستور، ووظيفة برلمان مؤقت على السواء؛ وتشكيل حكومة مؤقتة. وقد أقر هذا القانون بأكثرية ٢١١ صوتا مقابل ٣٦[٧]. وفي حين أن حزب المحافظين صوت ضد هذا القانون، فإن أعضاء حزب انكاثا للحرية. في البرلمان الحالي قد امتنعوا عن التصويت. وسن البرلمان أيضا بعض القوانين لتمكين اللجنة المستقلة للانتخابات، واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وهيئة الإذاعة المستقلة من البروز إلى حيز الوجود. وأعلن حزب انكاثا للحرية. في فترة لاحقة، أنه لا يرى وجوب التزامه بقرارات المجلس التنفيذي الانتقالي أو بأي التزام لإعمال المجلس التنفيذي الانتقالي[٨].

٩ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن موطنا بوفوثاتسوانا وسيسكاي انسحابهما من عملية التفاوض المتعددة الأحزاب. وقد تلا ذلك إعلان بحل مجموعة الأطراف المعنية في جنوب افريقيا، وأن مجموعة جديدة حلت محلها، تدعى "تحالف الحرية". ويتكون هذا التحالف من الموطنين وحزب انكاثا للحرية. وأحزاب البيض اليمينية التي تشكل جبهة الافريكانية الشعبية، بما في ذلك حزب المحافظين. وأعلن هذا التحالف أنه من الآن فصاعدا لن يناقش المسائل المعلقة إلا عن طريق فريق تفاوض مشترك[٩]. وكانت "مجموعة الأطراف المعنية في جنوب افريقيا" قد عارضت سابقا الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مفاوضات ثنائية بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي، ودعت إلى الاستعاضة عن الاتفاقية من أجل إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية بمحفل آخر، يكون أكثر اتساما بالطابع التمثيلي، كما دعت إلى حل الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الافريقي (أوفخونتو دي سيزوي) وذلك قبل استئناف المفاوضات المتعددة الأحزاب[١٠].

١٠ - وفي معرض الاحتجاج بأنه لا يمكن سوى لنظام اتحادي أن يحقق تسوية سياسية دائمة، اقترح حزب أنكاثا للحرية مؤتمرا دستوريا للزعماء، بغية صياغة دستور نهائي قادر على إقامة اتحاد للولايات ومكرسا للتعددية. ويمكن طرح هذا الدستور النهائي على استفتاء وطني للموافقة عليه. وبهذا، ستتيح الانتخابات التي تجرى في إطار الدستور الجديد، والملزمة للحكومة المنتخبة ولجميع الحكومات التي ستأتي بعدها، ستتيح للأطراف أن تتوجه إلى الشعب ليؤيد المسائل السياسية وإقرار كيفية تنفيذ الخيارات الديمقراطية المتفق عليها، بدلا من البت في مسألة من يكتب الدستور المقبل[١١].

١١ - ويرى معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرفية أن المفاوضات الدستورية قد افرطت في تسرعها؛ فقد حددت، قبل الأوان، تاريخا للانتخابات؛ وركزت على تقاسم السلطة بدلا من تحديدها؛ وأهملت العناية بالأقليات بصورة وافية. ومع أن قيام جمعية دستورية بسن دستور جديد هو شرط لا بد منه لشرعيته، فليس هذا بأمر كاف. فالدستور، وهو مختلف عن أي قانون عادي يمكن سنه بصورة صحيحة أيا ما كان الحزب المسيطر على البرلمان في فترة زمنية ما، هذا الدستور الذي يقصد منه تحديد قواعد اللعبة السياسية، ينبغي أن يحظى بقبول اللاعبين السياسيين على أوسع نطاق ممكن، وإلا تعرض لخطر إعادة كتابته كلما حدث تغيير للحكومة[١٢].

١٢ - وقد بين المؤتمر الوطني الافريقي في تقديمه لهذا التقرير أنه، سيواصل محادثاته الثنائية مع تحالف الحرية بغية التمكن من إيلاء اهتمام جدي لما أعرب عنه التحالف من دواعي القلق، في نفس الوقت الذي تتواصل فيه المفاوضات المتعددة على أن المؤتمر الوطني الافريقي، إلى جانب أطراف أخرى في المفاوضات، كان مصمما على ألا تكون البلاد رهينة أية منظمة أو أية مجموعة منظمات وعلى ألا تخرج هذه العملية عن مسارها بحال.

١٣ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في اجتماع عام لعملية التفاوض المتعددة الأحزاب، أقر زعماء ٢٠ حزبا سياسيا دستورا لفترة الانتقال وقانونا للانتخابات تم الاتفاق عليهما في مجلس التفاوض. واعتمد أيضا هذا الاجتماع العام مجموعة الاتفاقات الموقعة لفترة الانتقال، مما يتيح للمجلس التنفيذي الانتقالي، واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام ولهيئة الإذاعة المستقلة أن تبدأ أعمالها. أما فيما يتعلق بالمجلس التنفيذي الانتقالي، فقرر هذا الاجتماع العام أن هذا المجلس سيكون خليفة مجلس التفاوض. وثبتت الجلسة العامة أيضا تاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موعدا لإجراء الانتخابات، والتزمت بتأمين إجراء الانتخابات على النحو المتفق عليه.

١٤ - وقد صوت حزب الافريكانر لاتحاد الشعب (Afrikaner Volksunie) معارضا اعتماد مختلف عناصر اتفاق الانتقال هذا. ولم يشارك حزب أنكاثا للحرية وغيره من أعضاء تحالف الحرية بالجلسة. على أن الاجتماع العام لعملية التفاوض المتعددة الأحزاب وافق على دفع مبدأ المفاوضات المستمرة فيما بين المشاركين في العملية وأعضاء تحالف الحرية.

١٥ - وعلى إثر إقرار البرلمان للدستور المؤقت ولقانون الانتخابات سيصبح المجلس التنفيذي الانتقالي كيانا عاملا. ومن المتوقع الآن أن يحدث هذا في الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

ثانيا - العوامل المؤدية إلى تهيئة فرص التوصل إلى تسوية لإنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض

تهيئة جو خال من العنف

١٦ - حددت الجمعية العامة، في إعلانها المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي المعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، حددت كأحد الأهداف تهيئة "المناخ اللازم الذي يمكن أن تجري فيه المناقشة السياسية الحرة - وهو شرط أساسي لضمان أن الشعب نفسه يشارك في عملية إعادة بناء بلده" (الفقرة ٧)، ودعت إلى إجراء مفاوضات "في مناخ خال من العنف، وذلك بالاتفاق المشترك بين حركات التحرير ونظام جنوب افريقيا" (الفقرة ٨) مقرة بالصلة بين جو العنف والتقدم في مجال المفاوضات. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة عوامل، وجد أنها تتصل اتصالا مباشرا بمسألة المناقشة السياسية الحرة والنشاط السياسي الحر هي: زوال العنف، وحرية الاجتماع، وحرية الصحافة (الفقرة ٨٧، المرفق الأول للوثيقة A/44/960).

١٧ - وفي الفترة قيد الاستعراض، لم يطرأ أي تغيير على آثار العنف السلبية على مجتمع جنوب افريقيا وإمكان التحول السلمي، وعلى تطور مطرد نحو مزيد من الازهار للجميع، بالرغم من أنه أمكن تسجيل شيء من التقلب في نمط العنف وتواتر حصوله. وقد عانت البلدات ومجموعات الاستيطان والمجتمعات المحلية الريفية والحضرية إلى حد بعيد من اعتداءات مجموعات حرس إجرامية، ومنفذي عمليات الاغتيال المجهولين ومن قبل أشخاص ادعوا أنهم أفراد قوات الأمن السرية. وأصبح من الصعب بشكل متزايد تحديد الأسباب والدوافع الكامنة وراء مستويات للعنف لم يسبق لارتفاعها مثيل. وأفادت منظمات حقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات في جنوب افريقيا أنه كان بين مرتكبي العنف من راهن على ما للفصل العنصري من هياكل، ولذلك عقدوا العزم على "تقويض استقرار" البلد بغية إحباط إقامة ديمقراطية غير عنصرية[١٣]، وهذه وجهة نظر أبداها أيضا المؤتمر الافريقي الوطني في البيان الذي قدمه. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه تم اغتيال عدد من الناس (٦٤٦ ١)، من جراء العنف، في الفترة الممتدة من تموز/يوليه لغاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أكبر مما قتل في الأشهر الستة الأولى من نفس السنة. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٣، بلغ مجموع القتلى من جراء العنف السياسي ٣٠٤٩ فردا، أي أعلى بنسبة ١٠ في المائة من مجموع القتلى في الفترة المناظرة من عام ١٩٩٢[١٤].

اتفاق السلم الوطني

١٨ - من الجدير بالتذكر أنه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وقع اتفاق السلم الوطني ٢٤ من الأحزاب والمنظمات السياسية، ونقابات العمال والمنظمات المدنية، وبذلك وفر إطار شامل لإنهاء العنف. ومع ذلك فبعض الأحزاب والمنظمات السياسية، بما في ذلك مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا، والحزب الشيوعي والمواطن ترانسكي وفندا وبوفوتاتسوانا، لم توقع على الاتفاق. والهيئات الرئيسية التي أنشئت بموجب اتفاق السلم الوطني هي :

(أ) لجنة السلم الوطنية التي تتكون من ممثلين للموقعين برئاسة رئيس ونائب رئيس يختاران من الطوائف الدينية ومجتمع رجال الأعمال. وتقوم اللجنة برصد تنفيذ اتفاق السلم وتقديم التوصيات بشأنه. ويكمل لجنة السلم الوطنية عدد متزايد من لجان حل المنازعات الاقليمية والمحلية؛

(ب) أمانة السلم الوطنية التي تتكون من أربعة أشخاص على الأقل ترشحهم لجنة السلم الوطنية. وتقوم بانشاء وتنسيق لجان حل المنازعات الاقليمية والمحلية؛

(ج) لجنة التحقيق المعنية بمنع العنف والترويع بين أفراد الجمهور (لجنة غولدستون)، هيئة قانونية تتولى التحقيق في حوادث العنف وتقدم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها منع العنف والترويع.

١٩ - لدى تقديم حكومة جنوب افريقيا لهذا التقرير ذكرت أن عملية التفاوض المتعددة الأحزاب مازالت تنظر في عدد من التدابير الإضافية لتعزيز فعالية اتفاق السلم الوطني، الذي ساهم مساهمة ضخمة في إقرار السلم في جنوب افريقيا، ولاحظت أنه في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ اعتمد في إطار عملية التفاوض إعلان بشأن إيقاف/تعليق الأعمال القتالية، والكفاح المسلح والعنف واتخذ قرار بشأن الظروف التي ينبغي تهيئتها للقضاء على العنف.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت لجنة غولدستون أداء دور رئيسي في التحقيق في دور قوات الأمن التابعة لمختلف الأحزاب في العنف السياسي الجاري في جنوب افريقيا وفي حوادث محددة من قبيل العنف المتصل بسيارات الأجرة والقطارات وبيوت الطلبة فضلا عن الهجمات على الشرطة وقوات الأمن. وقامت أيضا باجراء تحقيقات في الاغتيالات السياسية وفي تهريب الأسلحة الى جنوب افريقيا، وأزمة المدارس، وأنشطة جيش التحرير الشعبي لآزانيا وشرطة كوازولو والادعاءات المتصلة بتورط قوة دفاع جنوب افريقيا والمخابرات العسكرية في اثارة الصراع، واجراءات الشرطة خلال إغارة حركة المقاومة الافريكانية على مركز التجارة العالمي في جوهانسبرغ في حزيران/يونيه، والعنف الحادث في "ايست راند" منذ تموز/يوليه ١٩٩٣. ورغبة من اللجنة في تسهيل تحقيقاتها، أنشأت معهد دراسة العنف العام ، الذي ما فتئ يتلقى دعما ماليا وتقنيا قيما من حكومة النرويج.

٢١ - وقد داهمت لجنة غولدستون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وحدة مخابرات عسكرية تابعة لقوة دفاع جنوب افريقيا واستولت على ملفاتها التي تحتوي على أدلة على قيامها بحملة أجرتها لتشويه سمعة المؤتمر الوطني الافريقي. وعقب الإبلاغ عن هذه المرحلة الابتدائية من تحقيق اللجنة، قام رئيس الدولة بتعليق وانهاء خدمة ٢٣ ضابطا من قوة دفاع جنوب افريقيا للأنشطة غير القانونية والتقصير، في أداء الواجب، وأعلن أنه رهنا بانتهاء التحقيق، قد يعقب ذلك مزيد من الاجراءات التأديبية وربما المقاضاة الجنائية.

٢٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أذاعت لجنة غولدستون تقريرها المؤقت الثالث. وأوصت اللجنة فيه بالنسبة للزعماء السياسيين الذين يهاجمون غيرهم من الزعماء السياسيين في كلماتهم بطريقة تشكل انتهاكا لاتفاق السلم الوطني بمنعهم من الخطابة في الاجتماعات العامة. وضم التقرير أيضا توصيات محددة بشأن حمل السلاح في الأماكن العامة ، وبناء الأسوار حول الأنزال لعزلها وتنظيم الاجتماعات. وعلاوة على ذلك، قام القاضي غولدستون ، في مناسبات عديدة ، بتوجيه النقد علنا للحكومة، والزعماء السياسيين وقوات الأمن لعدم اتخاذهم إجراءات مناسبة بشأن توصيات اللجنة.

٢٣ - وفيما يتعلق بغارة حركة المقاومة الافريكانية على مركز التجارة العالمي في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، انتهت لجنة غولدستون الى أن الشرطة مذنبة بالتقصير في أداء الواجب لعدم قيامها باستعراض شديد وواضح للقوة أثناء الغارة وذكرت أنه من الواضح أن احتلال المبنى "ليس تلقائيا أبدا" وأن الشرطة كانت تعرف أن المواجهة مع "الحركة" "حتمية". وعدم اتخاذ قوات الأمن لاجراء حاسم ضد أعضاء الحركة المتورطين في الحادث يزيد من تقويض مصداقيتها، ويبرز ضرورة السيطرة المشتركة على قوات الأمن[١٥].

٢٤ - وذكرت الحكومة في مذكرتها أن الزيادة الشديدة في العنف الجنائي خلال الفترة المشمولة بالاستعراض قد أصبحت مسألة تثير القلق، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في الحال وفي الأجل الطويل على حد سواء. ولقد شكل العنف السياسي نحو ١٣ في المائة من جميع أشكال العنف فيما بين الأشخاص، واشتركت ٣٠ في المائة من القوة العاملة للشرطة في التصدي له. ولاحظت الحكومة أن الاتجاهات التالية منعت من تهيئة جو خال من العنف: التربص بضباط الشرطة لقتلهم؛ تهريب الأسلحة النارية من البلدان المجاورة؛ الهجمات على مجتمع المزارعين؛ والشعارات المهيجة سياسيا المستخدمة في اجتماعات الحملات السياسية أو في الاجتماعات الجماهيرية التي تقوي الميل الى العنف وتوفر القوى الدافعة لتعبئة أعمال الجناح اليميني.

٢٥ - وإذ ذكرت الحكومة تأييدها لاتفاق السلم الوطني وهيئاته فضلا عن لجنة غولدستون، حددت عددا من المجالات التي تكتنفها المشاكل والتي إذا تحسنت سينفذ اتفاق السلم بشكل أفضل. وشملت تلك المجالات العداء العلني بين المؤتمر الوطني الافريقي وحزب "الانكاثا" للحرية؛ والجماعات السياسية التي تستخدم لجان حل المنازعات الاقليمية والمحلية كمنصات سياسية؛ والافتقار الى الموضوعية من جانب رؤساء بعض لجان حل المنازعات الاقليمية والمحلية؛ وتوسيع نطاق مدونات السلوك غير المطبقة وغير الملزمة حاليا إلا بالنسبة لشرطة جنوب افريقيا، لتشمل الجهات الأخرى الموقعة على اتفاق السلم.

٢٦ - ووفقا لما ذكرته الحكومة، رسخ التنسيق والتعاون بين شرطة جنوب افريقيا وأمانة السلم والمراقبين الدوليين بشكل ناجح خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. ونتيجة لذلك، تستحق تلك الكيانات التقدير لنجاحها في نزع فتيل كثير من حالات العنف المحتملة، وإنقاذ الأرواح ومنع تدمير الممتلكات. وقد أكد أيضا على أنه حتى الآن لم تثبت الادعاءات المتعلقة بوجود "قوة ثالثة" منظمة تثير العنف وتنسقه.

٢٧ - وأشار المؤتمر الوطني الافريقي في مذكرته الى أن مستوى العنف الذي تحركه دوافع سياسية قد تصاعد منذ اعتماد الاعلان المتعلق بالفصل العنصري في عام ١٩٨٩ ، بالرغم من الجهود الكثيرة التي بذلت لإنهائه. وأشار أيضا الى أن حدوث تصعيد ملحوظ في العنف قد تزامن على الدوام مع حدوث تقدم كبير مفاجئ في عملية المفاوضات، والى أنه باقتراب انتخابات نيسان/أبريل ينبغي أن يتوقع، بناء على ذلك،

أن تقوم القوى المعارضة للتحول الديمقراطي في جنوب افريقيا بتكثيف جهودها الرامية الى زعزعة استقرار البلد.

٢٨ - ووفقا لما يذكره المؤتمر الوطني الافريقي، فالمسؤولية الرئيسية عن إنهاء العنف تقع على كاهل الحكومة التي لم تضطلع بالتزاماتها الى أقصى ما يقتضيه القانون. أما مطاردة الحكومة للعناصر من قوات الأمن المتورطة في ارتكاب العنف، والنهج الذي سلكته في معالجة مسألة العنف من جانب متطرفي الجناح اليميني فقد اعتبر المؤتمر الوطني الافريقي "أنهما يفتقران الى الحماسة الكافية".

٢٩ - وذكر المؤتمر الوطني الافريقي أن هيئات السلم المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني يجب تعزيزها وأنه ينبغي لجميع المنظمات والإدارات في جنوب افريقيا الامتثال التام لأحكام اتفاق السلم والمبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة غولدستون. وفي هذا الخصوص، لم تنفذ الحكومة بعد بشكل كامل توصيات لجنة غولدستون والأمين العام للأمم المتحدة التي طالبتها، في جملة أمور، بمعالجة مشكلة الأنزال وحمل الأسلحة الخطرة في الأماكن العامة.

٣٠ - وذكر مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا "المؤتمر" أن جميع المحاولات الرامية الى تحقيق السلم فشلت لأن اتفاق السلم الوطني لم يحدد نوع العنف الذي يبحثه، ولم يحدد المرتكبين المزعومين لهذا العنف. ولم يعمل على طرد فرق القتل من المرتزقة المأجورين الأجانب أو إبقائهم في الثكنات، ولم ينشئ هيئات تحقيق وغير ذلك من الهيئات الملائمة. وتقوم لجنة غولدستون على الافتراض الخاطئ بأن مرتكبي العنف هم أناس عاديون لهم عناوين معروفة ويمكن استدعاؤهم. وإضافة الى ذلك، اعتمد اتفاق السلم على شرطة جنوب افريقيا السيئة السمعة في إنشاء مجالس شرطة سيئة السمعة لا تستطيع العمل البتة. وميز "المؤتمر" بين الكفاح المسلح المشروع والعنف العشوائي المتسم بالغباء والذي كان مصدره أساسا النظام الحاكم.

٣١ - وأفاد "المؤتمر" بأن النظام الحاكم قام في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ بالقبض على ما يزيد عن ١٠٠ من زعماء وأعضاء "المؤتمر" وصادر الوثائق والمعدات الموجودة في مقر المنظمة ومكاتبها الاقليمية ومنازل أعضائها بما فيهم رئيسها ونائب رئيسها. وفي وقت تقديم مذكرة "المؤتمر" كان الكثير من المواد المصادرة لا يزال في حوزة النظام الحاكم. وذكر "المؤتمر" أنه لم يتسن توجيه أي تهمة خطيرة الى أي عضو أو زعيم في "المؤتمر" وأن النظام رفض بعناد تنفيذ قرار لمجلس التفاوض بإعادة ممتلكات "المؤتمر" مظهرا بذلك استخفافه بهذه الهيئة.

٣٢ - وذكر الحزب الديمقراطي المسيحي في بوفوزاتسوانا أن مجتمع جنوب افريقيا يواجه مذابح جماعية في المناطق التي تشهد أشد النزاع بين المؤتمر الوطني الافريقي وحزب إنكاثا للحرية .

٣٣ - وذكر الحزب الديمقراطي لجنوب افريقيا في بيانه أن الهياكل المنشأة بموجب اتفاق السلم حققت قدرا كبيرا من التقدم وأن من المفيد جدا العمل على تعزيزها. على أنه ليس من الواقعي التظاهر بأن العنف في جنوب افريقيا يمكن أن يُنهى بسرعة أو بسهولة. ويقول الحزب الديمقراطي إن من الضروري أولا تأمين التوصل الى تسوية سلمية ومن ثم اكساب الشرطة المصداقية في أعين الناس. اضافة لذلك فإن لجنة جولدستون تواصل أعمالها الممتازة وهي تتمتع باحترام جميع الأطراف المتعقلة في البلاد.

٣٤ - وذكر حزب ديكونكوتيلا أن العنف في جنوب افريقيا يتراوح بين جرائم القتل العشوائي الوحشية وعمليات السطو المسلح أثناء النهار والاعتداء على الناس في الشوارع وإطلاق النار على أطفال المدارس وقتل المسنين في بيوتهم. كذلك ذكر الحزب أن التعصب السياسي والترويع بلغا أبعادا شديدة الخطورة من قبيل إثارة الفوضى في اجتماعات الأحزاب الأخرى باستخدام العنف والاعتداء على أعضاء تلك الأحزاب وحرق منازلهم.

٣٥ - وذكرت حركة إنياندزا الوطنية في بيانها أن المحاولات العديدة التي بذلت لوقف تصاعد العنف باءت بالفشل. ولكبح أعمال العنف قـُدمت مقترحات عديدة لتعزيز الهياكل القائمة على اتفاق السلم الوطني. على أن الجهات الموقعة على الاتفاق لم تنفذ هذه المقترحات وبذلك عرضت الجمهور للخطابات التحريضية، بما في ذلك حملات الانتقاد الشديد فيما بين الزعماء السياسيين. وأضافت الحركة أن الحكومة قادرة على إنهاء العنف لأن بيدها السيطرة على التجمعات العامة. على أن الحكومة تمارس سيطرتها بصورة متحيزة غير نزيهة. ومن الأمثلة على ذلك أن المشتركين في مسيرات سلمية يتعرضون للترهيب والاعتداء والاحتجاز وأحيانا حتى القتل من جانب قطاع طرق مسلحين بصورة غير قانونية يمارسون العنف ويتمتعون بحرية التصرف كيفما شاؤوا. ومع أن حمل الأسلحة التقليدية أمر غير مشروع، فإن القانون لا يطبق.

٣٦ - وذكر حزب التضامن في جنوب افريقيا في بيانه أنه من غير المحتمل التوصل الى مناخ يؤدي الى انتقال سلمي إلا إذا تمكن الزعماء السياسيين السود من التدليل على أنه لا مكان للعنف على طريق اعداد الأمة لمستقبل ديمقراطي. وشدد حزب التضامن على أنه على الرغم من وجود لجنة جولدستون والاتفاق السلمي الوطني والمراقبين الدوليين، فإنه لا يمكن القول بصدق أن المناخ في جنوب افريقيا قد تغير نحو الأفضل خلال السنتين الماضيتين. ولا بد للزعماء السياسيين من الامتناع عن لوم قوات الأمن لعدم تمكنها من التحسب لأعمال العنف، بل عليهم أن يسألوا أنفسهم عما قدموه هم للتصدي لهذه المشكلة. وأكد الحزب على أنه لا بد من أن تضمن جميع الأطراف المشاركة في مؤتمر التخطيط المتعدد الأطراف، وبصورة جماعية، تحقيق السلم من خلال السيطرة على أعمال العنف.

الإفراج عن السجناء والمحتجزين السياسيين

٣٧ - في الفقرة ٦ (أ) من الإعلان الخاص بالفصل العنصري، طالبت الجمعية العامة حكومة جنوب افريقيا "بالإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين دون قيد أو شرط والامتناع عن فرض أية قيود عليهم".

٣٨ - وينص محضر التفاهم الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، في جملة أمور، على الإفراج بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عن جميع السجناء المحتجزين لسبب يتصل بالنزاع السياسي في الماضي والذين يمكن أن يؤدي الإفراج عنهم الى الإسهام في المصالحة. وقد اتفق على أن محضر التفاهم يتصل بالأحداث التي جرت قبل تاريخ ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. كذلك تم الاتفاق على آلية لاستعراض الحالات في إطار التفاهم بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي. وقد تم الإفراج فورا عن ١٥٠ من السجناء كما أفرج عن ٤٢ شخصا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وبنهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ لايزال هناك ٤٦ شخصا مدرجين على قائمة لجنة حقوق الإنسان لجنوب افريقيا باعتبارهم من السجناء السياسيين[١٦].

٣٩ - وفي النصف الثاني من ١٩٩٢ دخل حيز النفاذ مرسوم التعويض الجديد. ومع أن المرسوم لا يعرف السجناء السياسيين، فإنه يضع شروطا عريضة للغاية لشروط الإفراج عنهم وينشئ مجلسا وطنيا للتعويضات يتألف من ثلاثة قضاة يقومون بإسداء المشورة للحكومة حول أية تطبيقات تجري بموجب المرسوم. ويعرف هذا المرسوم أيضا باسم "مشروع قانون العفو" وهو لا يتناول مجرد السجناء المؤهلين للإفراج عنهم بموجب أحكام التفاهم بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي، بل يتناول أيضا الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا قد ارتكبوا جرائم بدوافع سياسية ولكن لم توجه اليهم أية اتهامات. وجلسات مجلس التعويضات الوطني مغلقة وهو يرفع توصياته السرية الى رئيس الدولة.

٤٠ - وذكر المؤتمر الوطني الافريقي في بيانه أنه أجرى مناقشات عديدة مع الحكومة حول موضوع السجناء السياسيين. على أن الحكومة لم تنفذ التزاماتها برغم تعهداتها الرسمية بالإفراج عن جميع من تبقى من السجناء السياسيين، ونتيجة لذلك فإن عددا من السجناء السياسيين لايزالون يقبعون في السجن. ولاحظ المؤتمر إضافة لذلك أن احصاءات جماعات البحوث تشير الى أن متوسط الأعداد الشهرية للمحتجزين بدون محاكمة كان في ١٩٩٣ أعلى مما كان عليه في ١٩٩٢.

٤١ - وذكر معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية أن الاحتجاز والمحاكمة قد استخدما فعلا في ١٩٩٣ ضد عشرات الناس. والى جانب حالات ملاحقة أنصار مؤتمر الوحدويين الافريقيين واحتجاز الأشخاص الذين

اتهموا فيما بعد في جريمة قتل السيد كريس هاني، فإن وسائط الإعلام ومعظم المنظمات السياسية تتجاهل هذه الاحتجازات. كما أن الاستفسارات التي قدمها المعهد للشرطة لم تؤد إلا الى معلومات هزيلة[١٢].

٤٢ - وذكرت حركة انياندزا الوطنية في بيانها المقدم لأغراض هذا التقرير، أن الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين دون قيد أو شرط قد "توقف تقريبا" مند النصف الأول من عام ١٩٩٢؛ وأن الحكومة تجري مناقشات حول تعريف السجناء السياسيين بهدف التهرب من توجيه اللوم اليها لعدم الامتثال للاتفاقات التي دخلتها مع المؤتمر الوطني الافريقي. كذلك تتهم حركة انياندزا أن زعماء سياسيين اعتقلوا واتهموا بجرائم يعود ارتكابها الى عام ١٩٧٦. وأعلنت الحركة رفضها للعفو العام الذي اقترحته الحكومة وهي تعتبر أن هذا العفو قد وضع لحماية قتلة النشطاء السياسيين ممن كانوا يعارضون حكومة جنوب افريقيا.

وقف جميع المحاكمات السياسية والإعدامات السياسية

٤٣ - طالبت الجمعية العامة الحكومة في الفقرة ٦ (هـ) من الإعلان الخاص بالفصل العنصري، بوقف جميع المحاكمات السياسية والإعدامات السياسية. وتفيد لجنة حقوق الإنسان لجنوب افريقيا بأنه، بنهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كان هناك ٨٢ محاكمة سياسية تشمل ما يزيد عن ٧٠٠ شخص من المتهمين[١٦] كذلك أفادت اللجنة بأنه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ تم الانتهاء من ٨٤ محاكمة سياسية وأدين فيها ١٤٥ شخصا من أصل ٨٢٤ من المتهمين[١٧].

٤٤ - وذكرت حركة انياندزا الوطنية أنه بينما كانت العناصر اليمينية تتمتع بمطلق الحرية في فعل ما تريد، فإن اليسار لايزال يتعرض للملاحقة؛ ولاتزال أحكام الإعدام تصدر ثم تخفف لتصبح أحكاما بالسجن المؤبد ومن ثم يخضع المدانون للإفراج المشروط.

٤٥ - وذكرت لجنة الصليب الأحمر الدولية في بيانها أنها تمكنت من تحقيق زيادة كبيرة فيما تقوم به من أنشطة الحماية والمساعدة لضحايا العنف الجاري. وقد منحت اللجنة الدولية فرصة الاتصال بصورة عامة بمخافر الشرطة بجنوب افريقيا بما في ذلك تلك الموجودة في بوفوزاتسوانا وسيكاي وترانسكاي وكوازولو. وخلال الفترة من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ الى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ قام ممثلو اللجنة بما يزيد عن ٥٠٠ زيارة لمحتجزين في قرابة ٣٠٠ من مخافر الشرطة والسجون[١٨]. كذلك تدخلت اللجنة بصورة مباشرة لإنقاذ أشخاص تعرضوا للإصابة أثناء الصدامات التي جرت في المسيرات والاحتفالات والمآتم في البلدات والمناطق الريفية. أما مناطق العنف الرئيسية فلاتزال ريف وناتال ومنطقة الرأس الشرقي والحدود.

إلغاء التشريعات التمييزية والتشريعات الرامية الى تقييد النشاط السياسي

٤٦ - طالبت الجمعية العامة الحكومة، في الفقرة ٦ (د) من الإعلان الخاص بالفصل العنصري، "بإلغاء جميع التشريعات مثل قانون الأمن الداخلي الرامية الى تقييد النشاط السياسي". ومما يذكر أن بعض أحكام قانون الأمن الداخلي كانت قد عدلت بينما ترك البعض الآخر منها دون تغيير (انظر الفقرتين ٥٠ و ٥١ من المرفق الأول من الوثيقة A/45/1052). وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ أبلغ عن وجود ما مجموعه ٢٨١ حالة احتجاز بدون محاكمة بموجب قانون السلامة العامة وبموجب المادة ٢٩ من قانون الأمن الداخلي. على أنه أعلن في الآونة الأخيرة أن المادة ٢٩ من قانون الأمن الداخلي ستلغى[١٩]. وتستمر الحكومة في إعلان بعض البلدات كمناطق قلاقل وفقا لقانون السلامة العامة مما يعطي الشرطة صلاحيات طارئة موسعة في تلك المناطق.

٤٧ - وقد أفادت حكومة جنوب افريقيا أن مجلس التفاوض ناقش مؤخرا تقريرا هاما أعدته فرقة العمل المعنية بتحديد ونقض التشريعات التي تعترض حرية النشاط السياسي والتشريعات التمييزية. ويذكر ذلك التقرير في جملة أمور أنه لم يتم تناول إلا تلك الجوانب من التشريعات القائمة التي يمكن أن تعترض بصورة فعالة حرية النشاط السياسي في الفترة السابقة لانتخابات نيسان/ابريل ١٩٩٤[٢٠].

٤٨ - وذكرت حكومة جنوب افريقيا في تقريرها أن مؤتمر التخطيط المتعدد الأطراف كان عاكفا على وضع "قانون أعلى" يستند إليه في تحديد ما إذا كان التشريع الراهن تمييزيا وضمان إلغائه أو تعديله إذا كان كذلك.

٤٩ - وفي هذا السياق، اتفق المجلس التفاوضي على التشريع التمييزي، أو التشريع المقيد للنشاط السياسي، الذي سيقوم البرلمان بإلغائه أو تعديله. وبلوغا لهذا الغرض، تم الاتفاق على أن يلغي البرلمان التشريع القمعي المتعلق بجنوب افريقيا. واتفق ممثلا ترانسكي وفندا على إلغاء ما لدى موطنيهما من تشريعات مماثلة. واتفق كذلك على إلغاء التشريع القمعي الساري في سيسكاي وبوبوتاتسوانا، لكن طريقة الإلغاء ليست واضحة بعد لأن ممثلي هذين الموطنين لم يشتركا في المفاوضات[٢١].

٥٠ - ولوحظ أنه في أيلول/سبتمبر، أصدر الموطن سيسكي قرارا بشأن الأمن القومي، نص في جملة أمور على إعادة العمل بالحبس بلا محاكمة والسماح للسلطات بحظر التجمهر، وتضمن تعريفا للإرهاب بلغ من الاتساع درجة جعلته يشمل أي معارضة لسياسات سلطات سيسكاي[٢٢].

٥١ - وذكر المؤتمر الوطني الافريقي في تقريره أن مواصلة تطبيق بعض قوانين الأمن لاتزال تقيد ممارسة النشاط السياسي الحر السلمي في البلد. وركز مؤتمر التخطيط المتعدد الأطراف على التوصل إلى اتفاق لإلغاء هذه القوانين والانتهاء بذلك إلى ضمان تصفية العراقيل المتبقية التي تعترض سبيل الانتقال

إلى النظام الديمقراطي. ويوجد تشريع يقيد حرية النشاط السياسي على نحو مماثل في "ما يسمى بالبانتوستانات". ولذلك يجب إقناع بوبوتاتسوانا وسيسكي وكوازولو بالسماح بممارسة النشاط السياسي بحرية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وذلك من أجل إلغاء المناطق "المحظورة" التي يتعرض فيها زعماء المؤتمر الوطني الافريقي ومناضلوه الذين يمارسون نشاطا سياسيا مشروعا وسلميا لهجوم روتيني بل وللقتل أيضا.

٥٢ - وذكر مؤتمر الوحدويين الافريقيين أن الحكومة لم تلتزم بعد بإلغاء جميع القوانين التي تقيد حرية النشاط السياسي، وقدم قائمة بـ ١٠ قوانين تخول الحكومة سلطة وإمكانية كبح حرية النشاط السياسي. وضرب مؤتمر الوحدويين الافريقيين مثلا على ذلك بقانون الأمن الداخلي الذي يبيح للنظام اعتقال المعارضين السياسيين وحرمانهم من الحق في أن يحظوا بمحاكمة سريعة ومن تسمية محامين يمثلونهم ومن الزيارات العائلية، وبقانون هيئة البريد الذي يبيح للنظام أن يتدخل في بريد المعارضين السياسيين.

٥٣ - وذكرت حركة انياندزا الوطنية أن بعض أحكام القوانين التمييزية ظلت تمييزية لم تتغير بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها، وأعربت الحركة عن أملها في معالجة هذه المسائل قبل إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي. ورفضت الحركة أيضا اتجاه الحكومة إلى تخويل صلاحيات سلطة الأمن العام المطلقة لقوات الشرطة التي تشترك في "عمليات عبر الحدود" في المواطن.

٥٤ - وفيما يتعلق بحرية الصحافة، من المتوقع أن يسفر الاتفاق على مشروعي القانونين المتعلقين بإنشاء اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وهيئة الإذاعة المستقلة، وسنهما بعد ذلك قانونين، عن أثر مفيد. (للاطلاع على تفاصيل عمل هاتين الهيئتين انظر الفصل الرابع أدناه).

عودة المنفيين

٥٥ - لا يغيب عن الأذهان أنه في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ جرى توقيع مذكرة تفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة جنوب افريقيا. وبعد توقيع تلك المذكرة، أعلنت الحكومة عفوا عاما عن جميع اللاجئين والمنفيين السياسيين من أبناء جنوب افريقيا. وقد مددت الفترة المنصوص عليها في مذكرة التفاهم لغاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٣[٢٣].

٥٦ - وذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه تم، في أثناء الفترة موضع الاستعراض، إحراز مزيد من التقدم بشأن عودة اللاجئين الساسيين، مما يعد عنصرا هاما لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء المفاوضات. وبحلول نهاية أيار/مايو ١٩٩٣، كان ٩٥٧ ١٠ لاجئا ومنفيا من جنوب افريقيا قد سجلوا أنفسهم للعودة طوعا إلى الوطن. ووافقت الحكومة على السماح بالعودة لعدد مجموعه ٧٣٠ ١٠ شخصا من بين من

سجلوا أنفسهم حتى آخر أيار/مايو ١٩٩٣، وعاد منهم ٦٠٤ ٦ أشخاص إلى جنوب افريقيا تحت رعاية المفوضية. لكن تقارير المفوضية تعبر عن وجود شيء من الإحجام عن العودة إلى الوطن قد يعزى إلى الظروف الاقتصادية السائدة، والحالة السياسية غير المستقرة، والعنف في البلدات، وحالات اعتقال واحتجاز بعض العائدين[٢٣].

٥٧ - وذكر مؤتمر الوحدويين الافريقيين أنه نظرا لاستمرار الزج بمعارضي الفصل العنصري في السجون وتعرضهم للقتل بصور وحشية، لم يعد معظم المنفيين من جنوب افريقيا/آزانيا إلى البلد، حتى إن بعض من عادوا إلى البلد غادروه وعادوا إلى المنفى.

سحب جميع الجنود من البلدات

٥٨ - طلبت الجمعية العامة من الحكومة في الفقرة ٦(ج) من الإعلان الخاص بالفصل العنصري "سحب جميع قواتها من البلدات". وقد واصلت الحكومة في الفترة موضع الاستعراض وزع الجنود في البلدات بناء على طلب سلطات الشرطة. وفي أوائل آب/أغسطس ١٩٩٣ أفادت التقارير عن إرسال أكثر من ١ ٠٠٠ جندي من الجيش إلى البلدات التي تفجرت فيها أعمال العنف[٢٤].

٥٩ - وفيما يتعلق بهذه المسألة، ذكر المؤتمر الوطني الافريقي إن ما يسمى بـ "وحدة الاستقرار الداخلي" التابعة لشرطة جنوب افريقيا قد شاركت في إثارة العنف، وأن الحكومة تجاهلت مع ذلك النداءات الكثيرة الموجهة اليها من أجل سحبها من البلدات التي تعرضت لأعمال العنف.

٦٠ - وذكرت حركة اينياندزا الوطنية أن الحكومة عمدت، في الفترة موضع الاستعراض، الى وزع مزيد من الجنود في البلدات ولا سيما في أثناء سير جنازات المناضلين السياسيين، مما أثار غضب السكان وزاد من إشعال العنف.

ثالثا - العوامل الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة بعملية إنهاء الفصل العنصري

٦١ - لا تزال جسامة الأزمات في مجالات التعليم والصحة والعمل والإسكان، التي تناولتها تقارير مرحلية سابقة (A/44/960 و Add.1-3 و A/45/1052 و A/47/574)، موضع نقاش كثيف في جنوب افريقيا.

٦٢ - وذكر صندوق التنمية الاستئماني المستقل في التقرير الذي قدمه لإدراجه في هذا التقرير أن هياكل الفصل العنصري كانت قيد الزوال بفضل المحافل التفاوضية وغيرها من الهيئات التمثيلية التي تم الاتفاق فيها على استبدال هذه الهياكل. بيد أن تركة الفصل العنصري أصبحت "راسخة" اجتماعيا واقتصاديا على نحو حال دون إكمال العملية في الأجل القصير. ومع ذلك فإن من العوامل المشجعة وجود محاولات تبذل لتحقيق المساواة بين المجموعات العرقية في الخدمات الاجتماعية التي تقدم اليها، ولا سيما في مجالات الصحة والرفاه والتعليم. وكانت كل التجمعات الرئيسية تطالب بإعادة تشكيل الخدمات الاجتماعية على أساس أربعة أو خمسة "دعائم" إنمائية، مثل توفير الوظائف، والإسكان، وتطوير الهياكل الأساسية، ونظم الصحة الوطنية، والتدريب على المهارات، وذلك لتمهيد السبيل للإسراع في القضاء على العواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفصل العنصري.

التعليم

٦٣ - فيما يتعلق بمسألة التعليم، ذكرت الحكومة أن وزير العدل أصدر في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ مشروع "ميثاق حقوق التعليم الأساسية" للتعليق عليه، وأن وزير التعليم أصدر في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ تقريره عن "استراتيجية تجديد التعليم" الذي تضمن وجهات نظر بشأن سياسة التعليم ومقترحات لحل أهم مشاكل التعليم على الأجلين القصير والمتوسط. وشددت الحكومة على أن المناقشات ظلت جارية بينها وبين الأعضاء البارزين في جميع المجتمعات المحلية المعنية بميثاق حقوق التعليم الأساسية وبإدارة مرحلة الانتقال من النظام الحالي الى نظام تعليمي اقليمي غير تمييزي وباستراتيجية تجديد التعليم.

٦٤ - وفي هذا الصدد، ذكر صندوق التنمية الاستئماني المستقل في تقريره أن الحكومة خصصت ٢١,٤ في المائة من ميزانيتها لعام ١٩٩٤/١٩٩٣ لصالح التعليم، وهي نسبة عالية للغاية إذا قيست بالمعايير الدولية، وأن الانفاق الحكومي على التعليم نما بين عام ١٩٩١/١٩٩٠ وعام ١٩٩٤/١٩٩٣ بنسبة ١٦,٢ في المائة في المتوسط، وأن مخصصات تعليم السكان السود ازدادت بنسبة ٢٩ في المائة في الفترة ذاتها، في حين ظلت مخصصات تعليم السكان البيض على حالها.

الصحة

٦٥ - فيما يتعلق بمسائل الصحة، ذكرت الحكومة في تقريرها أن ما يسمى إدارات الصحة، التي تعمل على أساس "شؤون خاصة"، قد أدمجت جميعها في إدارة واحدة هي إدارة الصحة الوطنية والتنمية السكانية. وخصصت الحكومة صناديق خاصة لبناء عيادات الرعاية الصحية الأولية. وفي هذا الصدد، اكتمل

بناء ٧٣ عيادة، ولا تزال هناك ٥٠ عيادة قيد البناء و ٢٨ عيادة في طور التخطيط. وقد عززت لجان صحة المجتمعات المحلية وعي المجتمعات المحلية فيما يتعلق بشؤون الصحة والرعاية الصحية، وعملت بوصفها آليات اتصال بين المجتمعات المحلية وجهاز الرعاية الصحية. وقدمت هذه اللجان أيضا خدمات الرعاية الصحية الأساسية الى المجتمعات المحلية، وحددت بالتعاون مع جهاز الصحة المشاكل والاحتياجات الصحية، كما حددت الأولويات، ووضعت خطط العمل، ونفذت المقررات.

٦٦ - وذكر صندوق التنمية الاستئماني المستقل أن اعتماد الخدمات الصحية في ميزانية عام ١٩٩٣ ارتفع بمعدل ١٠,٩ في المائة، كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الانفاق بمعدل ١٠ في المائة تقريبا من مجموع نفقات الميزانية.

الاسكان

٦٧ - فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالإسكان، ذكرت الحكومة أن محفل الإسكان الوطني يناقش حاليا ترتيبات مؤقتة للفترة الانتقالية بشأن الإنجاز في الأمد القصير والأسس اللازمة لوضع سياسة واستراتيجية شاملتين في مجال الإسكان. ويجري حاليا بالتوازي مع المبادرات الجديدة الحفاظ على التدابير القائمة فيما يتعلق بتنشيط الانتاج الإسكاني.

٦٨ - وذكر الصندوق الاستئماني المستقل للتنمية أن الاعتماد المخصص للإسكان في ميزانية عام ١٩٩٣ يبلغ ١,١ مليون راند، مما يمثل نقصانا بنسبة ٨ في المائة، بالاسعار الحقيقية، عن العام السابق. وحيث أنه يلزم أن يستمر انفاق ١١ مليون راند يوميا حتى عام ٢٠٢٠ كي يتم القضاء على العجز في الوحدات السكنية اللازمة للمواطنين السود المقيمين خارج الأوطان وقدره ١,٨ مليون وحدة، فإن من الواضح أن المبلغ المرصود في الميزانية ليس كافيا. بيد أنه ذكر أيضا أن مناقشات جرت في محفل الإنسان الوطني وأسفرت عن زيادة هذا الاعتماد.

الأيدي العاملة

٦٩ - فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأيدي العاملة، أشارت الحكومة الى إعادة تشكيل لجنة القوى العاملة الوطنية على أساس ثلاثي الأطراف؛ وتعديل قانون الشروط الأساسية للعمالة؛ وإنشاء لجنة لتقديم مقترحات بشأن اجراءات تسوية المنازعات وأساليب تنظيم الأجور في القطاع الداخلي؛ والتشريعات المؤدية الى توسيع نطاق قانون العلاقات العمالية وقانون الأجور بحيث يشملا النشاط الزراعي؛ ومشروع قانون الأيدي العاملة الزراعية؛ وتعديلات قانون شروط العمالة؛ وإنشاء المحفل الاقتصادي الوطني الذي تشترك فيه الحكومة وقطاع الأعمال التجارية والنقابات اشتراكا فعليا في تأسيس برامج عملية لتهيئة مناخ مناسب للأعمال التجارية.

٧٠ - وأكدت الحكومة على أن حالة الكساد الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد والأحوال الاجتماعية-الاقتصادية الناجمة عن ذلك هي أكبر العقبات الطويلة الأمد أمام النجاح في عملية الانتقال. ولا تزال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للقطاع السكاني المحروم في جنوب افريقيا تشكل، الى حد كبير، شرطا أساسيا لاستتباب السلم والاستقرار في ذلك البلد.

٧١ - وذكر الصندوق الاستئماني المستقل للتنمية أن البطالة لا تزال تشكل حاليا تحديا رئيسيا أمام جنوب افريقيا. وتتسم اسباب البطالة بأنها عميقة الجذور وهيكلية الطابع. ويقدر الصندوق عدد السكان الناشطين اقتصاديا بـ ١٤ مليون نسمة، وتتراوح نسبة البطالة بينهم من ٤٠ الى ٥٠ في المائة. وفي حين أن بعض العاطلين عن العمل - من ٢,٥ الى ٣ ملايين نسمة - ناشطون في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد فان المتبقين منهم، أي حوالي ٣ ملايين نسمة، عاطلون عن العمل تماما. وفي ظل هذه الظروف، لا يتوقع أن يحصل على عمل في القطاع النظامي من الاقتصاد إلا ٣ أشخاص من كل ١٠٠ من خريجي المدارس.

٧٢ - وذكرت حركة إينائدزا الوطنية أن العنف يشكل عقبة أمام التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في جنوب افريقيا. ولا يكفي أن تنخرط الحكومة في المحادثات وأن تقيم هياكل حاجزة دون أن تعالج المشاكل الاساسية، مثل الاختلالات التي يحفل بها المجتمع ككل، وبخاصة ما يتعلق منها بالتنمية الاقتصادية. ولما كانت المحافل التفاوضية تفتقر الى سلطة الانفاذ، فإن على الحكومة أن تعمد على الفور وبأسلوب فعال الى معالجة الاختلالات القائمة في ميادين التعليم والأيدي العاملة والإسكان والصحة. وعندئذ فقط سيكون للإلغاء القوانين الأساسية للفصل العنصري معناه لدى رجل الشارع العادي. بيد أن الحكومة ليست على استعداد لمعالجة هذه المسائل.

٧٣ - وذكرت غرفة الأعمال التجارية لجنوب افريقيا أن امكانية التوصل الى تسوية تفاوضية وإنشاء حكومة انتقالية مستقرة تجعل من المتصور توافر الشروط اللازمة لشيوع مناخ استثماري ايجابي.

رابعا - ترتيبات وطرائق الانتقال الى نظام ديمقراطي جديد

٧٤ - ارتأت الجمعية العامة، في الفقرة ٨ من الإعلان الخاص بالفصل العنصري، أن عملية التفاوض يمكن أن تبدأ بناء على اتفاقات بشأن ما يلي: (أ) الآلية التي تتولى وضع دستور جديد؛ و (ب) الدور الذي سيضطلع به المجتمع الدولي في كفالة الانتقال بنجاح الى نظام ديمقراطي؛ و (ج) الترتيبات والطرائق اللازمة لعملية الانتقال، بما في ذلك اجراء الانتخابات.

المبادئ المتوخى ورودها في الدستور الجديد

٧٥ - في تموز/يوليه ١٩٩٣، اعتمدت الهيئة العامة لعملية التفاوض المتعددة الأحزاب بتوافق الآراء ٢٧ مبدأ دستوريا، بغرض ادراجها، مع شرعة لحقوق الإنسان الأساسية، في كل من الدستور المؤقت و الدستور النهائي المقرر أن تعتمده جمعية تأسيسية منتخبة/برلمان مؤقت. والمقصود بهذه المبادئ هو أن تكفل قيام حكومة مركزية قوية فضلا عن استيعاب التنوع الاقليمي في البلد (انظر A/48/285-S/26198، المرفق).

٧٦ - وذكرت حركة إينائندزا الوطنية في بيانها أن المبادئ الدستورية التي اعتمدها المتفاوضون في تموز/يوليه ستكون بمثابة اللبنات التي سينبني منها الدستور الجديد لجنوب افريقيا.

٧٧ - وذكر حزب التضامن لجنوب افريقيا أن عملية التفاوض المتعددة الأحزاب يجب أن تسعى الى معالجة الشواغل الحقيقية التي تساور بعض المشتركين فيما يتعلق بالإطار الدستوري المقبل لجنوب افريقيا.

الانتقال الى نظام ديمقراطي جديد

٧٨ - وفقا لدستور الفترة الانتقالية، سيتألف البرلمان الوطني من جمعية وطنية قوامها ٤٠٠ عضو، تنتخب على أساس التمثيل النسبي، ومجلس للشيوخ قوامه ٩٠ عضوا، تقوم بانتخابه المجالس التشريعية المحلية التسعة. وتقوم الجمعية الوطنية بانتخاب رئيس البلد. وسيعمل البرلمان بكامل هيئته بوصفه برلمانا مؤقتا وكذلك بوصفه جمعية تأسيسية تضطلع بولاية صياغة الدستور النهائي لجنوب افريقيا.

٧٩ - ويقضي دستور الفترة الانتقالية بإلغاء الأوطان وتقسيم البلد الى تسع مقاطعات، لكل منها مجلس تشريعي محلي منتخب. وستتولى هذه المجالس التشريعية إدارة خدمات التعليم والصحة والشرطة وغيرها من الخدمات على صعيد المقاطعة، فضلا عن انتخاب ممثلين لشغل المقاعد الـ ١٠ المخصصة لكل مقاطعة في مجلس الشيوخ في البرلمان الوطني.

٨٠ - ويضمن دستور الفترة الانتقالية الحقوق الأساسية التي تشمل، في جملة أمور، المساواة بين الأعراق وبين الجنسين؛ وحرية التعبير والاجتماع والتنقل؛ والحق في التصويت؛ والحق في المحاكمة العادلة؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب والعقوبة القاسية أو اللا انسانية؛ وحق الذين جردوا من أراضيهم في ظل الفصل العنصري في التماس إعادتها اليهم. ويقيد الدستور أيضا سلطة رئيس الجمهورية في إعلان حالة الطوارئ.

٨١ - كما يقضي الدستور المتفق عليه للفترة الانتقالية بجملة أمور منها:

(أ) قيام حكومة وحدة وطنية عقب الانتخابات التي ستجري في نيسان/ابريل ١٩٩٤، واستمرار تلك الحكومة حتى نيسان/ابريل ١٩٩٩، الذي سيتم فيه إجراء انتخابات وطنية بموجب دستور جديد. وستكون الحكومة مسؤولة أمام الجمعية التأسيسية/البرلمان المؤقت؛

(ب) الأحكام المتعلقة بحدود المقاطعات وسلطاتها واختصاصاتها في الدستور الجديد الذي ستعتمده الجمعية التأسيسية/البرلمان المؤقت، وأي تعديلات لتلك الأحكام، تستلزم موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين؛

(ج) تكون المجالس التشريعية المحلية مخولة عقب الانتخابات التي ستجري في نيسان/ابريل ١٩٩٤ باعتماد دساتير محلية مادامت هذه الدساتير متسقة مع المبادئ الدستورية المتفق عليها ومع الدستور الانتقالي؛

(د) أي عجز عن الاتفاق يجابه البرلمان المؤقت في اعتماد الدستور النهائي تبدده في نهاية المطاف أغلبية بنسبة ٦٠ في المائة في كل من مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية؛

(هـ) تكون لمحكمة دستورية سلطة حل الخلافات في تفسير دستور الفترة الانتقالية بين المستويات الحكومية المختلفة. وتؤلف المحكمة الدستورية من ١١ عضوا، أربعة منهم يرشحهم رئيس القضاة، وستة ترشحهم لجنة الخدمات القضائية، ويتولى رئيس السلطة التنفيذية تعيين رئيس المحكمة الدستورية.

٨٢ - وكلفت الهيئة العامة أيضا مجلس التفاوض بإنجاز أي تشريعات مطلوبة فيما يتعلق بالشؤون التالية، التي كانت في مراحل تجهيزية شتى في عملية التفاوض المتعددة الأحزاب، وبتقديم تلك التشريعات الى البرلمان:

(أ) مشروع القانون الانتقالي للحكم المحلي؛

(ب) إلغاء أو تعديل التشريعات التمييزية والتشريعات التي تعوق حرية النشاط السياسي؛

(ج) إعادة إدماج خليج والفيس في ناميبيا؛

(د) المواطنة؛

(هـ) مشروع القانون الذي يعالج مستقبل ترانسكاي، وبوفوثاتسوانا، وفندا، وسيسكاي؛

(و) إنشاء هيئة مستقلة للاتصالات السلكية واللاسلكية.

٨٣ - ويتوخى أن يبدأ الانتقال الى نظام ديمقراطي جديد بقيام المجلس التنفيذي الانتقالي وشروعه في أداء وظائفه، وسيضم هذا المجلس عضوا واحدا من كل حزب من الأحزاب الممثلة في عملية التفاوض المتعددة الأحزاب، شريطة أن تعلن تلك الأحزاب التزامها هي وتشكيلاتها المسلحة، كتابة، بأهداف المجلس التنفيذي الانتقالي، وبنبذ العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وبالامتثال لقرارات المجلس التنفيذي الانتقالي. ويمكن للأحزاب التي لم تشترك في المفاوضات المتعددة الأحزاب أن تنضم الى المجلس التنفيذي الانتقالي رهنا بهذه الشروط نفسها. ويمكن لحكومات المواطن أن تشترك في المجلس التنفيذي الانتقالي بعد أن تكون كل منها قد أدرجت مرسوم المجلس التنفيذي الانتقالي في قانونها.

٨٤ - وسيتألف المجلس التنفيذي الانتقالي من المجالس الفرعية السبعة التالية: الحكم الإقليمي والمحلي والسلطات التقليدية؛ والقانون والنظام، والاستقرار، والأمن؛ والدفاع؛ والمخابرات؛ والشؤون المالية؛ والشؤون الخارجية؛ ومركز المرأة[٢٥].

٨٥ - وسيداوم رئيس الدولة ومجلس الوزراء على إبقاء المجلس التنفيذي الانتقالي على علم بشأن أي تشريعات مقترحة أو قرارات أو إجراءات يعتزم اتخاذها. ويمكن للمجلس التنفيذي الانتقالي، إذا قرر ٧٥ في المائة من أعضائه ذلك، أن يوقف أي تشريع و/أو يعكس أي قرار تتخذه الحكومة. ويمكن للمجلس أن يطلب الوثائق والمعلومات بجميع أنواعها يمكن له إجراء التحقيقات وتفويض السلطات الى مجالسه الفرعية. ويتعين على رئيس الدولة أن يتشاور مع المجلس التنفيذي الانتقالي قبل إعلان حالة الطوارئ وقبل اعتبار أي منطقة في البلد "منطقة اضطراب". ويمكن للمجلس أن يستعرض أي قرار من هذا القبيل، وأن يعكس ذلك القرار إذا قرر ٨٠ في المائة من أعضائه ذلك. وقد وضع تدبير لحل الخلافات بواسطة محكمة انتخابية خاصة[٢٦].

٨٦ - وخلال الفترة الانتقالية، ستعمل اللجنة المستقلة للانتخابات واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام والهيئة المستقلة للاذاعة على كفالة أن تجري الحملة الانتخابية والانتخابات نفسها بأسلوب مضمون الحرية والنزاهة. وستتألف اللجنة المستقلة للانتخابات من عدد من مواطني جنوب افريقيا يتراوح من ٧ أشخاص الى ١١ شخصا وعدد يصل الى ٥ أعضاء من المجتمع الدولي يعينهم رئيس الدولة بناء على توصية المجلس التنفيذي الانتقالي. وسيجري تعيين خبراء دوليين في لجنة استشارية دولية ستعمل بالاشتراك مع اللجنة.

وستكون للجنة هياكل فرعية تابعة لها منها مثلا مديرية لإدارة الانتخابات، ومديرية لرصد الانتخابات، وأمانة للفصل في قضايا الانتخابات[٢٧].

٨٧ - وأكد المؤتمر الوطني الافريقي أن من الضروري أن يلبي المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، طلب المساعدة، المتوقع أن يقدمه المجلس التنفيذي الانتقالي، والذي يرجح أن يشمل تثقيف الناخبين ورصد الانتخابات واعتمادها.

٨٨ - ونوه مؤتمر الناتال الهندي ومؤتمر الترانسفال الهندي في بيانهما بالدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة في ضمان مستقبل ديمقراطي لمواطني جنوب افريقيا. وفي ذلك الصدد، ومن أجل كفالة أن تكون الانتخابات التي ستجري في عام ١٩٩٤ شاملة للجميع وشرعية وسلمية، أوصى المؤتمران بأن تقدم الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية، لا سيما في مجال رصد الانتخابات. كما طلب الى الأمم المتحدة أن تبذل كل ما في الوسع لكفالة المشاركة البناءة في المؤسسات الانتقالية وفي الانتخابات من جانب المنظمات التي ترفض حاليا المشاركة في عملية المفاوضات.

٨٩ - وستضطلع اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام والهيئة المستقلة للإذاعة بمسؤولية كفالة تدفق المعلومات غير المتحيزة بشأن الانتخابات تدفقا حرا الى الجمهور. وستتألف اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام من سبعة أعضاء يعينهم المجلس التنفيذي الانتقالي وستكفل المساواة في المعاملة من جانب مرافق البث لجميع الأحزاب السياسية خلال الفترة التحضيرية المؤدية الى انتخابات نيسان/أبريل والحيلولة دون جور المنشورات الممولة من الحكومة وكذلك المرافق الإعلامية الحكومية بتأييد مصالح أي أحزاب سياسية تخوض حلبة الانتخابات.

٩٠ - وستقوم الهيئة المستقلة للإذاعة برصد البث الإذاعي والتلفزيوني خلال الفترة المؤدية الى الانتخابات، لكفالة العدالة في هذا البث. وستتألف الهيئة من سبعة أعضاء يعينهم المجلس التنفيذي الانتقالي، وستمارس مهامها على نحو مستقل تماما عن الدولة وعن التأثيرات السياسية الحكومية والحزبية، ومجردة من أي تحيز أو تدخل سياسي أو غير سياسي[٢٨].

خامسا - استعراض الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي

فيما يتعلق بجنوب افريقيا

٩١ - إثر اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء إعلان ١٩٨٩ الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (القرار ١٦ (دإ-١)، المرفق)، ما برح المجتمع الدولي يعرب كل سنة، بالإجماع، في قرارات تتخذها الجمعية العامة، عن التزامه المتواصل بالقضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية، وبتحقيق تحول جنوب افريقيا إلى مجتمع عنصري وديمقراطي، على النحو المتوخى في الإعلان.

٩٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى المجتمع الدولي، في الفقرة ١٢ من قرارها ١١٦/٤٧ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أن يدعم العملية الهشة والحرجة التي لا تزال جارية في جنوب افريقيا، وذلك عن طريق تطبيق تدريجي للتدابير الملائمة فيما يتعلق بسلطات جنوب افريقيا، حسبما تقتضيه التطورات الجارية، وأن يستعرض، في إطار الحاجة إلى الاستجابة لها بصورة ملائمة، التدابير التقييدية القائمة، حسبما تقتضيه التطورات الإيجابية، مثل اتفاق الأطراف على الترتيبات الانتقالية، والاتفاق على دستور ديمقراطي غير عنصري جديد.

٩٣ - وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، رحب المجتمع الدولي بالتطورات التي أدت إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف في نيسان/ابريل ١٩٩٣، وبالقرارات المتعلقة بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، وإجراء انتخابات لتشكيل حكومة مؤقتة، وجمعية تأسيسية/برلمان مؤقت في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. بيد أنه أعرب في مناسبات عديدة عن قلقه إزاء العنف الذي بلغ في البلد مستويات لم يشهدها من قبل.

٩٤ - وفيما يتعلق بالاستجابة الدولية للتطورات الحديثة في جنوب افريقيا وللاتفاقات المنشئة للمجلس التنفيذي الانتقالي، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أعلن الكمنولث الرفع الفوري لجميع الجزاءات في مجالات التجارة والاستثمار والمالية، وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أصدرت الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها إعلانا بشأن جنوب افريقيا (انظر A/48/454، المرفق) رحبت فيه بالتطورات الحديثة، في ذلك البلد، التي سمحت للسيد مانديلا بالدعوة إلى رفع جميع الجزاءات الاقتصادية، وذكرت أيضا أن الجماعة والدول الأعضاء فيها سوف تنظر قريبا في اتخاذ خطوات أخرى تهدف إلى تطبيع العلاقات مع جنوب افريقيا بالتزامن مع التطورات على طريق إقامة حكم الأغلبية في البلد. ومما يذكر أن السيد مانديلا، في خطابه بالأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ناشد المجتمع الدولي أن يرفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا.

٩٥ - في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وإثر القرار الذي اتخذته اللجنة المخصصة لموضوع الجنوب الافريقي، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، بدعوة جميع الدول الافريقية، والمجتمع الدولي عامة والأمم المتحدة بوجه خاص، إلى الاستجابة لنداء السيد مانديلا (انظر A/48/461-S/26514، المرفق)، وإثر مشاورات أجراها مع دول أعضاء في الأمم المتحدة رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ٨ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ١/٤٨ المعنون "رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا".

٩٦ - قررت الجمعية العامة، بموجب ذلك القرار، أن يتوقف سريان جميع ما اتخذته الجمعية العامة من أحكام متعلقة بتدابير الحظر أو القيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا ومواطنيها، سواء كانوا أشخاصا اعتباريين أو طبيعيين، بما في ذلك مجالات التجارة والاستثمار والمالية والسفر والنقل، وذلك اعتبارا من تاريخ اعتماد القرار، وطلبت الجمعية العامة إلى كافة الدول أن تتخذ التدابير الملائمة في نطاق اختصاصها لرفع القيود وتدابير الحظر التي فرضتها تنفيذا للقرارات والمقررات السابقة للجمعية العامة.

٩٧ - وقررت الجمعية العامة أيضا، بموجب ذلك القرار، أن يتوقف سريان جميع ما كانت اتخذته من أحكام متعلقة بفرض الحظر على توريد النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا، وعلى الاستثمار في الصناعة النفطية هناك، وذلك ابتداء من التاريخ الذي يبدأ فيه المجلس التنفيذي الانتقالي أعماله، وطلبت إلى كافة الدول أن تتخذ التدابير الملائمة في نطاق اختصاصها لرفع أي قيود أو تدابير حظر فرضتها لتنفيذ القرارات والمقررات السابقة للجمعية العامة في ذلك الصدد (انظر A/48/461-S/26514).

٩٨ - لم يتناول قرار الجمعية العامة ١/٤٨ مسألة العلاقات الدبلوماسية. وفي هذا الشأن، ذكرت اللجنة المخصصة لموضوع الجنوب الافريقي، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، أنها تؤيد إقامة أو استئناف علاقات دبلوماسية كاملة مع جنوب افريقيا عقب تنصيب حكومة مؤقتة منتخبة للوحدة الوطنية وفقا لنتائج الانتخابات المقرر اجراؤها في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (انظر A/48/461-S/26514، المرفق).

٩٩ - ما زال الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على الأسلحة والمواد النووية في القرارين ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٨١ (١٩٨٦) ساريا.

١٠٠ - ذكرت حكومة جنوب افريقيا، في التقرير الذي قدمته كمساهمة في إعداد هذا التقرير أنها ترحب برفع جميع القيود الاقتصادية وتدابير الحظر المتبقية المفروضة على اقتصاد جنوب افريقيا. وأضافت أن الوقت حان لكي يقدم المجتمع الدولي مساعدة فعلية لجنوب افريقيا في هذه المرحلة الانتقالية، وذلك بالاستثمار في مستقبلها، وكذلك بتمكينها من أداء دورها المشروع داخل مجموعة الأمم.

١٠١ - وعقب اعتماد القرار ١/٤٨، أعلنت حكومات عديدة سلسلة من الخطوات لرفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا، بما في ذلك الجزاءات في مجالات التجارة والاستثمار والمالية. وفي وقت سابق من هذه السنة، أعلن عدد من الحكومات خططا لرفع الجزاءات الدبلوماسية والاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا، وذلك استجابة لاستئناف المفاوضات المتعددة الأحزاب، وتوقعا للاتفاقات بشأن الهياكل الانتقالية في البلد.

١٠٢ - رفعت أيضا من خلال اعتماد قرار الجمعية العامة ١/٤٨ القيود وتدابير الحظر التي فرضتها الجمعية العامة بموجب قرارها ١٧٢/٣٦ دال على الأمين العام وكذلك على كل منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

١٠٣ - وكما ذكر في الفقرة ٥٥ أعلاه، وقعت حكومة جنوب افريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ مذكرة تفاهم حددت فيها المتطلبات السياسية والقانونية والانسانية للعودة الطوعية المنظمة للاجئين والمنفيين الجنوب افريقيين ولإعادة إدماجهم. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١١٦/٤٧ ألف الى الأمين العام، في جملة أمور، أن يواصل تأمين التنسيق لأنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها فيما يتعلق بجنوب افريقيا، وحسب الاقتضاء في داخلها. وفي هذا الصدد، ألحقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، فريقا صغيرا من الموظفين الدوليين من الفئة الفنية بمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنوب افريقيا، لتقديم المساعدة للأطفال والنساء الذين يعيشون في ظروف صعبة بوجه خاص، مع التشديد بصورة خاصة على إعادة توطين العائدين وضحايا العنف والمجموعات الأخرى المشردة داخليا (للاطلاع على أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في جنوب افريقيا، انظر A/48/467 و Add.1).

١٠٤ - شدد المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا في تقريريهما على أهمية الدور الذي تؤديه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في ذلك البلد. ورحب المؤتمر الوطني الافريقي بموافقة مجلس الأمن حديثا على زيادة عدد مراقبي الأمم المتحدة الى ١٠٠ مراقب[٢٩] وشجع أيضا المنظمات الحكومية الدولية الأخرى على توسيع نطاق وجودها في جنوب افريقيا. وذكر مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا بحاجة لأن تعزز ولايتها الى حين وصول قوة دولية لحفظ السلم، وأنه ينبغي أيضا أن تناط بها المسؤولية عن التحقيق في القضايا المتعلقة بأعمال العنف المرتكبة بإيعاز من النظام، والإبلاغ عن تلك القضايا، والمساعدة في تسويتها.

١٠٥ - واصلت مكاتب ووكالات عديدة للأمم المتحدة رصد العملية السياسية في جنوب افريقيا، وبادرت بالشروع في دراسات تحضيرا لبرامج تسمح، في الوقت المناسب، باتخاذ موقف منسق على صعيد المنظومة لطرق التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية في مجالات ذات أهمية حيوية مثل تنمية الموارد البشرية، والصحة، والتعليم (للاطلاع على الأنشطة المنسقة، انظر A/48/467 و Add.1). وفيما يتعلق بالمساعدة الدولية، ذكر المؤتمر الوطني الافريقي في تقريره أن إقامة المجلس التنفيذي الانتقالي سوف تيسر تقديم المساعدة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك المساعدة المقدمة من مختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة.

١٠٦ - وكما لوحظ أعلاه، تخطط الأمم المتحدة مع الكمنولث لعقد مؤتمر للمانحين الدوليين معني بتنمية الموارد البشرية لجنوب افريقيا في طور ما بعد الفصل العنصري وذلك لحفز اهتمام البلدان والوكالات المانحة بطرق مسألة احتياجات جنوب افريقيا في طور ما بعد الفصل العنصري في مجال تنمية الموارد البشرية، ولا سيما احتياجات قطاعات المجتمع المحرومة. وستدعى لحضور المؤتمر المنظمات الدولية، ووكالات تقديم المعونة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات السياسية والمجتمعية والمهنية والجماهيرية في جنوب افريقيا. وستجرى التحضيرات للمؤتمر بالتشاور مع المجلس التنفيذي الانتقالي، وإثر الانتخابات مع الحكومة الجديدة.

١٠٧ - في هذا الصدد، رحب رؤساء حكومات الكمنولث في بلاغهم الصادر في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في ليماسول، قبرص، (A/48/564، المرفق) بالقرار المشترك الذي اتخذته الأمم المتحدة والكمنولث بخصوص المؤتمر، بالتشاور مع الوكالات المانحة الأخرى. وقد ذكر الكمنولث في هذا البلاغ أن المؤتمر سيشكل محفلا هاما لاستعراض احتياجات جنوب افريقيا في طور ما بعد الفصل العنصري في مجال تنمية الموارد البشرية، وذلك على أساس تقرير فريق خبراء الكمنولث المعنون "طور ما بعد الفصل العنصري: الموارد البشرية في جنوب افريقيا الجديدة"، ووسيلة لتيسير تحسين التنسيق فيما بين المانحين. وأكد البلاغ على الضرورة الملحة لتلافي أوجه عدم التكافؤ الموروثة عن الفصل العنصري فيما يتعلق بالمهارات، في سياق ديمقراطية لا عرقية قابلة للاستمرار، ودعا جميع الحكومات والوكالات المانحة الى دعم هذه المبادرة.

الحواشي

(١) بحلول تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وردت الى الأمانة العامة تقارير من حكومة جنوب افريقيا ومن الأحزاب والحركات والمنظمات التالية:

المؤتمر الوطني الافريقي
النطاق الأسود
الحزب الديمقراطي المسيحي لبوفوثاتسوانا
الحزب الديمقراطي
حزب ديكوانكويتلا
صندوق التنمية الاستئماني المستقل
لجنة الصليب الأحمر الدولية
حركة اينياندزا الوطنية
مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا
مؤتمر ناتال الهندي ومؤتمر ترانسفال الهندي
حزب التضامن لجنوب افريقيا
الغرفة التجارية لجنوب افريقيا

(٢) SOWETAN (جوهانسبرغ)، ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣ و SOUTH AFRICAN REPORT (جوهانسبرغ)، ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣.

(٣) SOUTH AFRICAN BAROMETER (جوهانسبرغ)، ٩ نيسان/ابريل؛ SOWETAN (جوهانسبرغ)، ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣؛ FINANCIAL TIMES (لندن)، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛ ومصادر بالأمم المتحدة.

(٤) رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة (A/48/285-S/26198)، و The STAR (جوهانسبرغ)، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و PRETORIA NEWS (بريتوريا)، و BUSINESS DAY (جوهانسبرغ)، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٥) بيان أدلى به القائد منغوسوشو بوتوليزي في جلسة استماع بشأن البند ٣٨ من جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في جلسة للجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار، التابعة لها، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (انظر A/C.4/48/SR.16).

الحواشي (تابع)

(٦) قرار متعلق بمشروع القانون الخاص بعملية انشاء المجلس التنفيذي الانتقالي المتفق عليه، قدم الى المجلس التفاوضي في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٧) The Washington Post، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٨) بيان افتتاحي أدلى به القائد بوتوليزي في اجتماع قمة توينهويس، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٩) The Washington Post، ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

(١٠) The Citizen (جوهانسبرغ)، و Business Day (جوهانسبرغ)، ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢.

(١١) مذكرة للمناقشة قدمها القائد بوتوليزي في اجتماع لزعماء تحالف الحرية ورئيس دولة جنوب افريقيا في كاب تاون، في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣؛ وبيان أدلى به القائد بوتوليزي في جلسة استماع بشأن البند ٣٨ من جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في جلسة للجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار، التابعة لها، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (انظر A/C.4/48/SR.16).

(١٢) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية، أنباء للأعضاء، "Wise to be Vigilant"، بقلم John Kane-Berman، ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

(١٣) لجنة جنوب افريقيا لحقوق الانسان، ثلاث سنوات من زعزعة الاستقرار: سجل العنف السياسي في جنوب افريقيا في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٠ الى حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(١٤) المرجع نفسه، تقرير موجز عن القمع لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٥) Southscan (لندن)، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١٦) لجنة جنوب افريقيا لحقوق الانسان، تقرير موجز عن القمع لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٧) المرجع نفسه، تقرير موجز عن القمع لشهر حزيران/يونيه ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(١٨) Media No 128، لجنة الصليب الأحمر الدولية، جنيف، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

(١٩) لجنة جنوب افريقيا لحقوق الانسان، تقرير شهري عن القمع لشهر حزيران/يونيه ١٩٩٣، وبيان صحفي رقم ١١/٩٣ مؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

(٢٠) نص مستكمل بشأن المفاوضات قدمته في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ البعثة الدائمة لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة.

(٢١) الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري، Election Monitor ، العدد ٩، لندن، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

(٢٢) لجنة جنوب افريقيا لحقوق الانسان، بيان صحفي رقم ١١/٩٣ مؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

(٢٣) تقرير مقدم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين كمساهمة في إعداد تقرير الأمين العام عن النهج المنسق الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بجنوب افريقيا (A/48/467 و Add.1).

(٢٤) The Washington Post، ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(٢٥) قرار متعلق بمشروع القانون الخاص بعملية انشاء المجلس التنفيذي الانتقالي المتفق عليه، قدم الى المجلس التفاوضي في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٢٦) The Guardian (لندن)، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٢٧) Pretoria News، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و Sunday Times (جوهانسبرغ)، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٢٨) قرار متعلق بمشروع القانون الخاص بعملية انشاء المجلس التنفيذي الانتقالي المتفق عليه، قدم الى المجلس التفاوضي في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و Pretoria news، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٢٩) انظر S/26559.